

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية
لمساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس)
شركة مساهمة مصرية
المنعقد يوم الأحد الموافق ٢١ مارس ٢٠١٩

بناء على دعوة مجلس الإدارة إلى كل من السادة مساهمي الشركة و السادة/ مراقبي الحسابات و الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة و الهيئة العامة للرقابة المالية، و تنفيذاً لأحكام مواد النظام الأساسي وأحكام القانون فقد اجتمعت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة في تمام الساعة ٠٣:٠٠ الثالثة من عصر يوم الأحد الموافق ٢١ مارس ٢٠١٩ بقاعة " الهامبرا" بفندق سميراميس إنتركونتيننتال سيتي ستارز - مدينة نصر - القاهرة ، وذلك للنظر في جدول الأعمال الآتى :-

١. المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي فى ٢٠١٨/١٢/٣١ .
٢. المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق إجراءات الحوكمة بالشركة عن السنة المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ .
٣. المصادقة على تقريرى مراقبي الحسابات عن القوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ .
٤. اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ .
٥. إخلاء طرف رئيس و أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ .
٦. اعتماد حساب توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ وقد وافق المجلس على مقترح توزيع أرباح بواقع ١ جنيه/للسهم على أن يتم التوزيع على مرحلتين الأولى ٥٠% فى ٢٠١٩/٤/٣٠ والثانية ٥٠% فى ٢٠١٩/٦/٣٠ .
٧. تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة الشركة عن عام ٢٠١٩ .
٨. تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ بالإضافة الى الجهاز المركزي للمحاسبات .
٩. الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال العام المالى 2019 فيما يزيد عن ألف جنيه .
١٠. الترخيص لمجلس الإدارة بإبرام كافة عقود المعاوضة والعقود والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٩ .

- وقد حضر الإجتماع رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وهم :-

- | | |
|---|---|
| السيدة المهندسة / عبير وائل صديق لهيطة | رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب |
| (٢) الأستاذ / حسن أحمد حسين عطا | عضو مجلس الإدارة |
| (٣) الأستاذ / محمد نيازى محمد معبد | عضو مجلس الإدارة وممثل بنك الاستثمار القومي |
| (٤) الأستاذ / أحمد عبد الغنى محمد إسماعيل | عضو مجلس الإدارة وممثل بنك الاستثمار القومي |
| (٥) الدكتورة / مهجة عبد الرحمن بدران | عضو مجلس الإدارة |
| (٦) الدكتورة / هبة وائل صديق لهيطة | عضو مجلس الإدارة |
| (٧) المهندس/ محمد أشرف عمر | عضو مجلس الإدارة |
| (٨) الدكتور / عمرو قيس الرأى عطية | عضو مجلس الإدارة |

- كما حضر الإجتماع كل من السادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات :

- (١) الأستاذة المحاسبة/ إيمان حسين عبده سالم (وكيل أول الوزارة ومدير الادارة)
- (٢) الأستاذة المحاسبة/ إيمان حسين أبو العزم (وكيل الوزارة ونائب أول مدير الادارة)
- (٣) الأستاذ المحاسب/ عمرو مصطفى حسين (وكيل الوزارة ونائب أول مدير الادارة)
- (٤) الأستاذ المحاسب / خالد السيد محمد) مدير عام ونائب مدير الإدارة (
- (٥) الأستاذ المحاسب/ أشرف عادل الغندور (مدير عام و نائب مدير الإدارة)

- كما حضر الاجتماع من مكتب الدكتور / أحمد شوقى (مكتب مصطفى شوقى وشركاه) مراقب حسابات الشركة كل من السادة :-

- (١) الأستاذ / حاتم أحمد شوقى
- (٢) الأستاذ / محمد سعيد عبد المولى

- لم يحضر الإجتماع مندوب الهيئة العامة للرقابة المالية ولم يحضر الإجتماع مندوب الهيئة العامة للاستثمار .

تولت رئاسة الاجتماع السيدة المهندسة/ عبير وائل لهيطة، ورحبت بالسادة الحضور ثم عرضت على السادة أعضاء الجمعية العامة ترشيح السيدة / رانيا فاروق بسطويسى للقيام بأمانة سر الاجتماع وقيام كل من:-

١. السيد / محمد مصطفى عبد الحميد
 ٢. السيد / حسين فاروق عنانى
- فارزا أصوات وقد أقرت الجمعية العامة هذا الترشيح بالإجماع .

وقد قام مندوبى مراجع الحسابات التأكد من صحة إجراءات توجيه الدعوة وأعلن صحتها كما قاموا بالإشتراك مع فارزى الأصوات بمراجعة سجل حضور المساهمين للجمعية العامة وتبين أن عدد الأصوات الممثلة فى الإجتماع كانت كما يلي:-

**	عدد الأسهم المصدرة والمكتتب فيها	٣١,٢١٢,٥٠٠	سهم
**	عدد الأسهم الحاضرة : بالأصالة	١٦,٣٣٢,٣٦٩	سهم
	بالإنابة	-----	سهم
	الإجمالي	١٦,٣٣٢,٣٦٩	سهم
**	نسبة الحضور إلى عدد الأسهم المصدرة والمكتتب فيها	٥٦,٣١ %	

وعليه فقد أعلن مندوبى مراقب الحسابات صحة وقانونية الإجتماع وقد وقع على السجل كل من فارزى الأصوات ومراقبى الحسابات وأمين السر و رئيس الاجتماع، بما يفيد نتيجة حصر الأسهم لصحة وسلامة انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية تنفيذا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسي للشركة.

وبعد فرز الأصوات والتأكد من صحة وسلامة انعقاد الجمعية العامة العادية ، بدأت السيدة المهندسة/ رئيس مجلس الإدارة ورئيسة الاجتماع وأستهلتها بإسم الله ، ثم بدأت السيدة المهندسة/ رئيس مجلس الإدارة ورئيسة الاجتماع بمناقشة جدول الأعمال وفقا لترتيب الدعوة كما يلي:-

البند الأول : المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة

المنتبهة في ٢١ ديسمبر ٢٠١٨

قامت السيدة المهندسة/ رئيسة الجمعية بعرض تقديمى لتقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المنتبهة في ٢١ ديسمبر ٢٠١٨ يبين تطورات الشركة خلال العام وبيانه كما يلي :-

- يتضمن تقرير مجلس إدارة شركة إيجيترانس لعام 2018 النقاط التالية :-
١. بيئة الأعمال في ٢٠١٨
 ٢. التوجهات الاستراتيجية لشركة ايجيترانس خلال عام ٢٠١٨
 ٣. نظرة عامة على الأداء التشغيلي لعام ٢٠١٨
 ٤. نظرة عامة على الأداء المالي لعام ٢٠١٨
 ٥. التطور خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨
 ٦. نظرة مستقبلية واستعراض التوجهات الاستراتيجية لعام ٢٠١٩

(١) بيئة الأعمال فى 2018

- ❖ إذا بدأنا الحديث عن بيئة الأعمال في ٢٠١٨ فهناك نظرة إيجابية في للاقتصاد في الفترة القادمة بإذن الله:
- استقرار سياسي واقتصادي متوقع
- يواصل التضخم تراجعاً بشكل عام، مع ارتفاع التضخم الكلي في أسعار البترول، إلا أن التضخم الأساسي يواصل تراجعاً ليصل إلى أقل معدلاته آخر ٣ سنوات
- يسير عجز الموازنة العامة والديون الكلية في الاتجاه الصحيح نحو التعافي بما يعكس في تصنيف موديز الإيجابي للاقتصاد المصري، وهناك تحسن مادي ملموس خلال السنوات القادمة
- لم تعد مصر من الدول المستوردة للغاز الطبيعي المسال، مع تحسن موقف الحساب الجاري بشكل ملحوظ
- العملة المحلية مدعومة باحتياطي نقدي كبير من العملات الأجنبية
- الصادرات تسير بثبات نحو التحسن
- وجود نمو ملحوظ في حركة السياحة وتحويلات المصريين من الخارج والصادرات، وهو ما من شأنه دعم النمو الاقتصادي في المستقبل.

- قطاع النقل ما زال نسبته من إجمالي الناتج المحلي ٤,٦% وهناك مجال كبير للنمو في المستقبل.

(٢) التوجهات الإستراتيجية لشركة إيجيترانس خلال عام 2018

- إن إستراتيجية إيجيترانس ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسية وهى :-

- ١- الإسراع بمعدلات النمو مع تحقيق الأرباح عن طريق :
 - تنمية الخدمات عالية القيمة مثل خدمة المشروعات واللوجستيات
 - تنمية أعمال الشركة مع كبار العملاء

- الدخول لأسواق جديدة

- تقديم خدمات مميزة من خلال :
- إطلاق خدمات مميزة وعالية القيمة
- الإستفادة من الحلول التكنولوجية الجديدة فى مجال الخدمات اللوجستية ونظم التشغيل ودمجها فى نموذج أعمالنا

- ٣- وأخيراً سد الثغرات من أجل تحقيق :

- التميز التشغيلي
- الكفاءة فى إستخدام رأس المال العامل
- تحقيق الريادة فى مجالى الأمان والسلامة فى القطاع
- تخطى توقعات العملاء
- زيادة إنتاجية العمليات التشغيلية
- تحقيق هوامش تنافسية

(٢) نظرة عامة على الأداء التشغيلي لعام ٢٠١٨

- ركزت الشركة على عدد من الأولويات خلال العام أهمها :
- واصلت الأنشطة المعتادة لشركة ايجيترانس نموها نظراً لتطبيق استراتيجية تنوع الإيرادات والجهود البيعية المكثفة.
- بدأ التشغيل التجريبي لمشروع النقل البري، محققاً نتائج أولية مشجعة ستواصل ايجيترانس دعم هذا النشاط الجديد مع وجود خطط لمضاعفة الأسطول ليصبح ١٠ شاحنات بدلاً من ٥، من خلال ضخ تكلفة استثمارية تبلغ ٨ ملايين جنيه.
- حققت ايجيترانس لحلول المستودعات نمواً سنوياً فى أدائها بنسبة ٣,٤% فى ٢٠١٨ مقارنة بالعام الماضي.
- واصلت ايجيترانس لحلول المستودعات استحوادها على حصة سوقية بنسبة ٧٠% من حلول تخزين وتنظيف حاويات الأيزو تانك.
- حققت أنشطة ايجيترانس المعتادة نمواً تجاوز المعدلات السوقية بنسبة نمو وصلت إلى ٣٤% مقارنة بالعام السابق وهو ما ساهم جزئياً فى معادلة الأثر السلبي المتوقع نتيجة تراجع إيرادات المشروعات العملاقة. وقد وصل اجمالي إيرادات النشاط المجمع إلى ٢٧٧,٩ مليون جنيه بانخفاض ٢١,١% مقارنة بالعام الماضي.

(٤) نظرة عامة على الأداء المالي لعام ٢٠١٨

- وإذا ألقينا نظرة على الأداء المالي لعام ٢٠١٨ نجد أن أهم المؤشرات ظهرت فى :
- تراجع المصروفات البيعية والعمومية والإدارية بنسبة ٤,٩% مقارنة بعام ٢٠١٧، بما يعكس استراتيجية ايجيترانس للتحكم فى تكاليف التشغيل الكلية.
- تراجع التكاليف بنسبة ٥,٩% مقارنة بالعام السابق وهو ما يأتي فى إطار استراتيجية ايجيترانس المتواصلة للتحكم فى التكاليف
- على الرغم من نمو حجم الأعمال المعتادة بنسبة ٣٤% مقارنة بالعام السابق، إلا أن اجمالي الإيرادات انخفض بنسبة ٢١,١% مقارنة بعام ٢٠١٧، نظراً لتباطؤ قطاع المشروعات العملاقة
- تراجع صافي الأرباح بنسبة ٤٥,٩% مقارنة بعام ٢٠١٧ بما يعكس التباطؤ فى أنشطة المشروعات العملاقة
- تراجع الضرائب بنسبة ٦٤,٤% مقارنة بعام ٢٠١٧ نظراً لتراجع صافي الربح قبل الضرائب وكذلك لمعدل الضرائب الفعال.
- تقلصت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاهلاك والاستهلاك بنسبة ٥٦,٥% مقارنة بعام ٢٠١٧ كنتيجة لتراجع الإيرادات

(٥) التطور خلال الفترة الإستراتيجية من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨

- حققت الإيرادات معدل نمو سنوي مركب حوالي ٢٥% فى فترة كانت فيها تحديات سوقية كبيرة.
- حققت التكاليف معدل نمو سنوي مركب ٢٣%.
- حققت المصروفات البيعية والعمومية والإدارية معدل نمو سنوي مركب ٨%.
- حقق الربح قبل الفوائد والضرائب والاهلاك والاستهلاك معدل نمو سنوي مركب ٤٥٠%.
- حقق معدل عدد أيام تحصيل المبيعات (DSO) معدل تراجع سنوي مركب ١٤%.

(٦) نظرة مستقبلية واستعراض التوجهات الاستراتيجية لعام ٢٠١٩

- مواصلة تطوير العمليات التشغيلية وتبسيطها وضمان سلاستها
- ضخ استثمارات جديدة مع التركيز على تحقيق النمو والتأزر التشغيلي بين الشركات التابعة للمجموعة
- تعظيم الإيرادات والأرباح الجديدة والمتوقعة بشكل مستدام.
- التركيز بشكل رئيسي على تقديم أفضل مستوى من خدمات النقل والخدمات اللوجستية

خلال تخطيطها الاستراتيجي وصولاً لعام ٢٠٢٠، تتوقع ايجيترانس:

- حدوث نمو سنوي مركب للمبيعات
- السعى لتخفيض التذبذب القوي في الإيرادات والناتج عن الطبيعة الدورية غير المنتظمة لقطاع المشروعات في الشركة وذلك من خلال:
- مواصلة استراتيجية تنوع الإيرادات وأنشطة الأعمال
- دعم أداء الأنشطة المعتادة
- إنَّ الأداء القوي لأنشطة الشركة المعتادة والإدارة المنضبطة للتكاليف سيتيح لاجيترانس مواصلة أعمالها وتحقيق نتائج قوية

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بالإجماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

البند الثاني : المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق إجراءات الحوكمة بالشركة عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١

عرضت السيدة/ رئيسة الجمعية على السادة مساهمي الشركة تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق إجراءات الحوكمة بالشركة عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ كما ذكرت سيادتها أن التقرير تم الإفصاح به للبورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية كما أنه معروض على الموقع المعلوماتي الإلكتروني للشركة وقد قام مراقب حسابات الشركة بإعداد تقرير نظيف عن مدى التزام الشركة بقواعد الحوكمة وذلك وفقاً للتعليمات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات وبيان التقرير كالتالي:

المقدمة:

قمنا باختيار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة " إيجيترانس " ش.م.م. عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة:

إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري والقوانين والقرارات ذات العلاقة كما هو موضح بتقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة الشركة ، كما أن مسؤولية الإدارة تمتد إلى تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع:

تنحصر مسئوليتنا في اختبار المعلومات الوارد في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وإبداء استنتاج في ضوء الاختبارات التي تم أدائها وقد قمنا باختيار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية ، وتخطيط وأداء عملية التأكد للحصول على تأكيد بأن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خالي من أية تحريفات هامة ومؤثرة. ويشمل اختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا. وقد أعد هذا التقرير لتقديمه للهيئة العامة للرقابة المالية بناء على تكليف من إدارة الشركة، وليس لأي غرض آخر، وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الاستنتاج:

إن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المشار إليه أعلاه يعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبه الهامة عن مدى التزام الشركة بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ استناداً إلى التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري والقوانين والقرارات ذات العلاقة.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بالإجماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق إجراءات الحوكمة بالشركة عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١

البند الثالث : المصادقة على تقريرى مراقبا الحسابات عن القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر 2018

١- طلبت السيدة / رئيسة الجمعية من السيدة الأستاذة/ إيمان حسين عبده سالم وكيل أول الوزارة بالجهاز المركزي للمحاسبات بعرض تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية وقد قامت سيادتها بالترحيب بالسادة الحضور وطلبت من الأستاذ المحاسب/ أشرف عادل الغندور المدير العام ونائب مدير الإدارة بالجهاز المركزي للمحاسبات بعرض التقرير كما يلي:

تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) في ٢٠١٨/١٢/٣١

تقرير عن القوائم المالية المستقلة :

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) " شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ " والمتمثلة في الميزانية المستقلة في ٢٠١٨/١٢/٣١ بإجمالى اصول نحو٤٤٤,٩٤٤ مليون جنيه و قائمة الدخل المستقلة بصافى ربح " بعد الضريبة بنحو ٢٥,٥٢٤ مليون جنيه و كذا قوائم الدخل الشامل و التغير فى حقوق الملكية و التدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الادارة عن القوائم المالية المستقلة :

هذه القوائم المالية مسئولية ادارة الشركة ، فالادارة مسؤولة عن اعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من اى تحريفات هامه ومؤثرة ناتجة عن الغش او الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا فى ابداء الرأى على هذه القوائم المالية المستقلة فى ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط واداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من اى أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن اعمال المراجعة أداء اجراءات للحصول على ادلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات فى القوائم المالية . وتعتمد الاجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش او الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة باعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم اجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة . وتشمل عملية المراجعة ايضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى اعدت بمعرفة الادارة وكذا سلامة العرض التى قدمت به القوائم المالية . واننا نرى ان ادلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد اساسا مناسباً لاداء رأينا على القوائم المالية .

اساس الرأى المتحفظ :

- اعتمدنا فى مراجعتنا لفروع الشركة المختلفة على موازين المراجعة التى اعدتها الشركة لهذا الغرض .
- تم جرد الاصول الثابتة فى ٢١ / ١٢ / ٢٠١٨ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وتحت اشرافنا الاختبارى (بفرع الشركة بالا سكندرية فقط) وفى حدود الامكانيات المتاحة وتم حساب الاهلاك وفقا للقواعد والمعدلات والمتعارف عليها وكالمتبع فى السنوات السابقة مع ملاحظة :
 - لم تقم الشركة بأعادة النظر فى الاعمار الانتاجية المقدره للاصول الثابتة وفقا للفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) - الاصول الثابتة واهلاكاتها .
 - نوصى بتطبيق احكام الفقرة رقم(٥١) من المعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) وجود فروق بين قيم اجمالى الاصول الثابتة ومجمع اهلاؤها فى تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ الوارده بالايضاح رقم (٤) والقيم الواردة بموازين المراجعة المستخرجة من الحاسب الالى بلغت على التوالى ٤٦٢٤٩٠جنية ، ٤٤٣٠٢٢ جنية دون ان نقف على اسباب تلك الفروق .
 - نوصى ببحث الفروق المشار اليه واجراء التصويب اللازم .

• تضمين حساب الاصول الثابتة - اراضى مبلغ ١٧٦٠٧٦٧٤ جنيها يمثل قيمة ما يخص الارض من ثمن شراء الوحدة رقم ٣/٢/٤ بالمبنى الثالث بالادوار الادارية بالسوق التجارى والادارى (داون تاون) بالتجمع الخامس بالقاهرة فى حين حدد تقرير الشركة الدولية لأعمال التقييم والتحصيل والمكلفة بفصل قيمة الارض عن قيمة المبانى قيمة الارض بنحو ١٨٤٠٢٥٠٠ جنيها ، هذا بخلاف عدم تضمين قيمة الارض بما يخصها من الفوائد المرسمة البالغة ١١٩٣٦٢٧ جنية حيث تم بالخطأ تضمين قيمة المبنى بكامل القيمة .
نوصى باجراء التصويب اللازم

- ظهر حساب مشروعات تحت التنفيذ فى ٢٠١٨/١٢/٣١ بنحو ٩,٢٩٦ مليون جنية متضمنا نحو ٩,١٠٦ مليون جنية قيمة ما يخص المبانى من ثمن شراء وحدة ادارية بمول داون تاون بالتجمع الخامس والمشار اليها سابقا وقد تضمنت تلك التكلفة مبلغ ٢٢٢٨٧٥ جنية قيمة الشيك رقم ١٢٩٣٧٧٠٧ المسدد لشركة القطامية للاستثمارات العقارية عن قيمة رسوم التنازل ٥% بالرغم من توقيع البائعين بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٢ على اقرار بالتنازل ورد به التزامهم بسداد نسبة ٥% من قيمة العقد ، كما تلاحظ ايضا تضمينها قيمة تنفيذ ديكورات وتوصيل خطوط تليفون ودش بلغت جملتها نحو ٣٧ الف جنية .

يتعين موافاتنا باسباب تحمل الشركة لهذا المبلغ نيابة عن البائعين رغم التزامهم بسداده واجراء التصويب اللازم باستبعاد المبلغ الخاص برسوم التنازل وتعليه باقى القيمة على حسابات الاصول الثابتة كل فيما يخصه .

- تضمنت الاستثمارات فى شركات شقيقة نحو ٢٢٥ الف جنية قيمة الاستثمار فى شركة سكان اربيا للتوكيلات الملاحية بنسبة ٣٠% من رأس مالها وقد تبين وصول جملة الخسائر المرحلة بها فى ٢٠١٨/١/١ الى نحو ٨,١١٩ مليون جنية بخلاف تحقيقها خسائر لعام ٢٠١٨ بلغت نحو ٢,٩١٥ مليون جنية لتمثل اجمالى الخسائر نسبة ١٠٧٦% من اجمالى حقوق الملكية بها .

نوصى ببحث ودراسة تلك الاستثمارات من عمل اضمحلال لها من عدمه .
- أرسلت الشركة مصادقات للعملاء بمعرفتها ودون إشرافنا وفى توقيت متأخر(٢٠١٩/١/٢١) ولم ترد إلينا أية ردود للتأكد من صحة تلك الارصدة ، كما لم تجر الشركة مطابقات مع كبار العملاء خلال العام عن تعاملاتها معهم وارصدتهم فى ٢٠١٨/١٢/٣١ .

يتعين إرسال المصادقات فى وقت مناسب لإتاحة الفرصة لتلقى الردود عند مراجعة القوائم المالية وإجراء المطابقات مع كبار العملاء بصفة دورية للوقوف على صحة تلك الأرصدة.

- تضمن حساب مدينون وارصدة مدينة اخرى فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ بنحو ١٩,٧١٤ مليون جنية تحت مسمى/ ايرادات مستحقة وقد تلاحظ عدم صحة تقدير استحقاق الايرادات الخاصة لبعض العمليات بلغ ما امكن حصره نحو ٤,١٨٥ مليون جنية حيث صدرت عنها فواتير بقيم مختلفة بلغت نحو ٥,٥٠٧ مليون جنية بفرق قدره ١,٣٢٢ مليون جنية ومن جانب اخر لوحظ تقدير ايرادات مستحقة لبعض العمليات بشكل تقديرى يفتقر للموضوعية والقياس السليم الامر الذى يشكك فى صحة تقديرات الايرادات المستحقة ومن ثم التأثير على صحة نتائج الاعمال للشركة.

يتعين حصر كافة التقديرات الخاصة باليرادات المستحقة ومطابقتها مع الايرادات الفعلية المحققة واجراء التصويب اللازم .

- ظهر ضمن حقوق الملكية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ رصيد بنحو ١٥,٩٣٠ مليون جنية باسم اسهم خزينة تمثل قيمة شراء ٢٢١٢٥٠٠ سهم حيث قامت الشركة باتخاذ قرار شراء تلك الاسهم وذلك فى اجتماع مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١ وبندى بشأن ذلك مايلى :-

• قامت الشركة بشراء تلك الاسهم بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠ وتجميد سيولة نقدية بنحو ١٥,٩٣ مليون جنية دون اي عائد متوقع للشركة بخلاف احتمال انخفاض سعرالسهم وتحقيق خسائر عند اعاده طرح الاسهم للبيع .
الامر فى ضوء ما سبق يؤثر على قدرة الشركة على تشغيل السيولة النقدية المتاحة لديها ويؤثر على قدرتها على توليد ايرادات وبالتالي التأثير سلبا على الارباح المحققة للشركة ومن ثم على عائد السهم وهو محدد رئيسى لسعر السهم .

• تحملت الشركة مصروفات مختلفة فى سبيل أقتناء تلك الاسهم بنحو ١٢٨ الف جنية تم ادراجها ضمن مصروفات الشركة فى حين كان يتعين ادراجها ضمن تكلفة شراء تلك الاسهم .
يتعين اجراء التصويب اللازم .

- تم تخفيض تكلفة النشاط بالخطأ بمبلغ ٢٢٤٢٣٠ جنية بموجب المستند ٧٥٨ بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ وصحته ١٠٦٧٦٦ جنية وذلك عن الغاء تكاليف تخص ٢٠١٧ للعملية رقم OR-SU-271-2017
يتعين اجراء التصويب اللازم

- لم تتضمن ايرادات النشاط الجارى- التخزين العديد من المبالغ التى تخص العام المالى ٢٠١٨ لبعض العمليات بلغ ما امكن حصره نحو ٢,٦٨٤ مليون جنية .
يتعين حصر كافة الحالات المماثلة واجراء التصويب اللازم .

- تضمنت ايرادات النشاط الجارى بالخطأ مبلغ بنحو ١٠,٧٥٥ مليون جنية تمثل قيمة ايرادات تخص عام ٢٠١٧ كما تم تخفيض ايرادات النشاط بالخطأ بمبلغ ٦٦٧٣٢ جنية يمثل فرق الفاتورة رقم ٢٠١٨/٨٢٤ الصادرة بقيمة تقل عن قيمة الايرادات المستحقة فى ٢٠١٧ وذلك بالمخالفة للبند (٣٧) من معيار المحاسبة المصرى رقم ٥ بشأن السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والاطاء .
يتعين اجراء التصويب اللازم .

- تضمنت ايرادات الاستثمارات مبلغ بالخطأ بنحو ٥١٠ الف جنية يمثل توزيعات الارباح الخاصة بشركة سكان اربيا عن العام المالى ٢٠١٧ وفقا لمحضر الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٠ فى حين تبين من القوائم المالية للشركة المذكورة فى ٢٠١٨ /١٢/٢١ اقفال كامل الارباح المقرر توزيعها بحساب الخسائر المرحلة .
يتعين اجراء التصويب اللازم
- تضمنت الايرادات الاخرى بالخطأ مبلغ بنحو ١٥٠ الف جنية تمثل اقفال المصروفات الدائنة البالغة نحو ٥٣ الف جنية وكذا نحو ٩٧ الف جنية قيمة مصروفات مستردة من التوكيل عن عام ٢٠١٧ .
يتعين اجراء التصويب اللازم
- تبين من فحص ومراجعة الموقف الضريبي للشركة لعام ٢٠١٨ مايلى :
 - افادت الشركة بأيضاحاتها قيامها بسداد وتسوية سنوات المحاسبة ٢٠١٠/٢٠٠٩ وبالاطلاع على محضر التسوية النهائية الخاص بها بتاريخ ٢٠١٨/١/١١ اظهر ان الوعاء الخاضع للضريبة لعامى ٢٠١٠/٢٠٠٩ يبلغ نحو ٧,٧١ مليون جنية ، ١,٢٠٥ مليون جنية على التوالي قامت الشركة بسداد مبلغ ٢ مليون جنية بالاىصال رقم ١٨٤٢ بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٨ دون ان نقف على قيمة الضريبة المستحقة ومقابل التأخير والغرامات الخاص بتلك السنوات لبيان مدى وجود مستحقات ضريبية متبقية من عدمه ، كما سبق للشركة سداد نحو ٣,٢٢٤ مليون جنية لتسوية سنوات المحاسبة ٢٠١١-٢٠١٣ دون موافاتنا بنموذج (٣٦) ضرائب الذى يحدد قيمة مقابل التأخير والغرامات المستحقة عن تلك السنوات الضريبية رغم الاشارة الى ذلك بتقاريرنا السابقة ، كما لم نواف بقرار اللجنة الداخلية بشأن فروق الاهلاك الضريبي عن تلك الفترة والبالغة نحو ٥,٦٢٢ مليون جنية حيث افادت الشركة بأيضاحاتها انتهاء الخلاف مع المصلحة بموجب قرار اللجنة الداخلية
نوصى بموافاتنا بالنموذج المشار اليه عن تلك السنوات وكذا موافاتنا بقرار اللجنة الداخلية فيما يخص فروق الاهلاك الضريبي للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١٠
 - ورد للشركة نموذج (١٩) ضرائب من مركز كبار الممولين تحت رقم ٦٥٦ بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٥ عن الربط الضريبي لسنوات ٢٠١٤/٢٠١٦ بأجمالى مطالبه ضريبية بنحو ١٥,٦٧٦ مليون جنية بفروق ضريبية عن الاقرارات المقدمة والمسددة من الشركة بنحو ٨,٠١٩ مليون جنية وقد تبين قيام الشركة بالطعن على النموذج المشار اليه بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٣ وتم احوالها للجنة الداخلية ، كما لوحظ زيادة مخصص الضرائب لهذا العام بنحو ٧٠٠ الف جنية وفق رأى المستشار الضريبي للشركة بتكوين مخصص ضريبي عن هذا النزاع الضريبي بمبلغ ١٠,٧ مليون جنية بقيمة تفوق الفروق الضريبية .
نوصى بضرورة الافصاح عن تلك الفروق الضريبية بالايضاحات الخاصة بالموقف الضريبي للشركة واعادة النظر فى المخصص الضريبي المكون عن تلك الفروق الضريبية .
 - انتهى تقريرى مصلحة الضرائب بأعادة فحص ضريبة الاجور والمرتبات للسنوات ٢٠١٠/٢٠١٦ الا ان أجمالى المستحقات الضريبة (شاملة مقابل التأخير حتى ٢٠١٨/١١) بلغت نحو ٣,٨٤٠ مليون جنية وقد قامت الشركة على ضوء ذلك بسداد نحو ٢,٥ مليون جنية فى ٢٠١٨ /١١ بخلاف ما تم سداه قبل انتهاء اعاده الفحص ليصبح اجمالى المبلغ المعلى كدفعات مقدمة بالحسابات المدينة - مصلحة الضرائب نحو ٣,٧٥٦ مليون جنية يقابله مخصص ضريبي لهذا الالتزام بنحو ٤ مليون جنية .
يتعين اجراء التصويب اللازم بتسوية المبالغ المعلاه بالحسابات المدينة مع مخصص الضرائب المكون لهذا الغرض

الراى المتحفظ :

فيما عدا تأثير ما جاء بهاليه ، فمن رأينا ان القوائم المالية للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "ايجيترانس" المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى المستقل للشركة فى ٢٠١٨/١٢/٢١ وعن أدائها المالى وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظ فقد تبين الآتى :

- تضمنت الاستثمارات فى شركات تابعة بنحو ٥٠٠ الف جنية قيمة مساهمة الشركة فى شركتى ايجيترانس للموانى النهرية وايجيترانس بارج لينك للنقل بنسبة ٩٩,٩% (بواقع ٢٥٠ الف جنية لكل شركة) وقد قررت الجمعيات العامة غير العادية للشركتين بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٢ بوضع الشركتين تحت التصفية لانتفاء الغرض التى تأسست من اجله الشركتين على ان يقدم مصفى الشركة تقرير بنتيجة اعمال التصفية فى مدة اقصاها ٦ شهور انتهت فى ٢٠١٧/١/١٢ وقد تم مد أجل التصفية أكثر من مرة اخرها بقرارات الجمعيات العامة للشركتين بتاريخ ٢٠١٨/٥/٥ لمدة عام تنتهى فى ٢٠١٩/٤/٢٩ .
نوصى بموافاتنا باسباب التأجيل وبما تم فى شأن تصفية تلك الاستثمارات .
- مازالت الاستثمارات فى شركات شقيقة تتضمن نحو ٨٨٥ الف جنية قيمة الاستثمار فى شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد بنسبة ٢٠% من رأس مالها مقابل اضمحلال بكامل قيمة الاستثمار نتيجة عدم حصول الشركة على التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها والغاء تخصيص مساحات وارصفة داخل هيئة ميناء دمياط وقيام الهيئة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ بالتنفيذ الادارى لاستلام تلك المساحات والارصفة ، وقد تقدمت الشركة بطلبات للجنة فض المنازعات ورفع دعاوى بهذا الخصوص وتم الطعن عليها امام المحكمة الادارية العليا .
نوصى بموافاتنا بما تم فى هذا الشأن .
- اظهرت حسابات العملاء عدم تحصيل اى مبالغ خلال العام المالى ٢٠١٨ من بعض كبار العملاء بالشركة سواء من ارصدة مديونياتهم المرحلة من عام ٢٠١٧ او من الفواتير المصدرة لهم خلال عام ٢٠١٨ مما ادى الى تراكم وارتفاع مديونياتهم للشركة حيث بلغ ما امكن حصره لتلك المديونيات نحو ٤٧,٨٤٢ مليون جنية تمثل نسبة ٧١,٣% من اجمالى العملاء

نوصى بالافادة عن اسباب تراكم تلك المديونيات وعدم قيام الشركة بتحصيل مستحقاتها طرف هؤلاء العملاء واتخاذ كافة الاجراءات التى تكفل تحصيل تلك المديونيات .

- ضعف وقصور فى اجراءات الرقابة والضبط الداخلى للدورة الدفترية والمستندية لاعمال الايرادات وحسابات العملاء والوكلاء وعدم التنسيق بين ادارات الشركة المختلفة فى شأن اصدار الفواتير وقد تم الاشارة الى مظاهر القصور بتقارير لجنة المراجعة والحوكمة وكذا بتقرير الادارة عن الفحص المستندى المبلغ للشركة برقم ٤٢ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٢ .

- نوصى باتخاذ كافة الاجراءات التى تكفل القضاء على مظاهر القصور فى اجراءات الرقابة والضبط الداخلى .

- تضمن حساب جارى مصلحة الضرائب - اصول ضريبية رصيد مدين فى ٢٠١٨/١٢/٣١ بنحو ٤,٩٨٣ مليون جنية تحت مسمى/ خصم من المنبع لم نواف بشهادة من مصلحة الضرائب بصحة هذا الرصيد .

يتعين موافاتنا بالشهادات التى تؤيد صحة هذا الرصيد.

- ظهر رصيد النقدية بالبنوك والصندوق فى ٢٠١٨/١٢/٣١ بنحو ٨٠,٢٢٨ مليون جنية وقد تبين عدم تضمين الرصيد نحو ١٣,٧٥٠ مليون جنية قيمة ودیعة بنك قطر الوطنى مجمدة ضمان رهن ونحو ٢,٣٧٩ مليون جنية قيمة ودائع لضمان خطابات ضمان حيث تم تضمينها بالخطأ بحساب المدينون وصحتها أن يتم اظهارها كنفدية ويتم الافصاح عن ذلك بالايضاحات المتممة.

يتعين اجراء التصويب اللازم .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الاخرى :

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المعدلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .
- نوصى بتطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يحقق الرقابة على المصروفات وقياس اقتصاديات وكفاءة التشغيل للمعدات ولتوفير المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء واتخاذ القرارات .
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و لائحته التنفيذية متفقة على ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

ثم قامت السيدة / رئيس مجلس الإدارة ورئيسة الاجتماع بدورها بتقديم الشكر لفريق الجهاز المركزى للمحاسبات على مجهودهم فى العمل مع الشركة فى الفترة السابقة وتلاوة رد الشركة على ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات كما يلى :-

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
لم تقم الشركة هذا العام بإعادة النظر فى الأعمار الإنتاجية للأصول وسوف يتم تشكيل لجنة فى عام ٢٠١٩ لدراسة أعمار الأصول الثابتة .	<ul style="list-style-type: none"> - تم جرد الاصول الثابتة فى ٢٠١٨/١٢/٣١ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وتحت اشرافنا الاختبارى(بفرع الشركة بالاسكندرية فقط) وفى حدود الامكانيات المتاحة وتم حساب الاهلاك وفقا للقواعد والمعدلات المتعارف عليها وكالمتبع فى السنوات السابقة مع ملاحظة: • لم تقم الشركة بأعادة النظر فى الاعمار الانتاجية المقدره للأصول الثابتة وفقا للفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) - الأصول الثابتة وإهلاكاتها . ❖ نوصى بتطبيق أحكام الفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠)
مرفق لسيادتكم بيان بتحليل الأرقام .	<ul style="list-style-type: none"> • وجود فروق بين قيم إجمالى الأصول الثابتة ومجمع اهلاكلها فى تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ الواردة بالإيضاح رقم (٤) والقيم الواردة بموازن المراجعة المستخرجة من الحاسب الآلى بلغت على التوالى ٤٦٢,٤٩٠ جنية ، ٤٤٣,٠٢٢ جنية دون أن نقف على أسباب تلك الفروق . ❖ نوصى ببحث الفروق المشار إليه واجراء التصويب اللازم.

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>سيتم تصويب التبويب فى الربع الاول من ٢٠١٩.</p>	<ul style="list-style-type: none"> تضمن حساب الأصول الثابتة - أراضي مبلغ ١٧,٦٠٧,٦٧٤ جنيها يمثل قيمة ما يخص الأرض من ثمن شراء الوحدة رقم ٣/٢/٤ بالمبنى الثالث بالأدوار الإدارية بالسوق التجارى والإدارى (داون تاون) بالتجمع الخامس بالقاهرة فى حين حدد تقرير الشركة الدولية لأعمال التقييم والتحصيل والمكلفة بفصل قيمة الأرض عن قيمة المبانى قيمة الأرض بنحو ١٨,٤٠٢,٥٠٠ جنيها، هذا بخلاف عدم تضمين قيمة الأرض بما يخصها من الفوائد المرسملة البالغة ١,١٩٣,٦٢٧ جنية حيث تم بالخطأ تضمين قيمة المبنى بكامل القيمة . ❖ نوصى بإجراء التصويب اللازم .
<ul style="list-style-type: none"> - تم السداد بناء على التفاوض مع البائع . - سيتم التصويب بما يظهر رسملة المبلغ وتوجيه مصاريف الديكورات خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ . 	<ul style="list-style-type: none"> - ظهر حساب مشروعات تحت التنفيذ فى ٢٠١٨/١٢/٣١ بنحو ٩,٢٩٦ مليون جنية متضمناً نحو ٩,١٠٦ مليون جنية قيمة ما يخص المبانى من ثمن شراء وحدة إدارية بمول داون تاون بالتجمع الخامس والمشار إليها سابقاً وقد تضمنت تلك التكلفة مبلغ ٢٢٢,٨٧٥ جنية قيمة الشيك رقم ١٢٩٣٧٧٠٧ المسدد لشركة القطامية للإستثمارات العقارية عن قيمة رسوم التنازل ٥% بالرغم من توقيع البائعين بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٣ على إقرار بالتنازل ودرية التزامهم بسداد نسبه ٥% من قيمة العقد ، كما تلاحظ أيضاً تضمينها قيمة تنفيذ ديكورات وتوصيل خطوط تليفون وودش بلغت جملتها نحو ٣٧ الف جنية . ❖ يتعين موافاتنا بأسباب تحمل الشركة لهذا المبلغ نيابة عن البائعين رغم إلتزامهم بسداده وإجراء التصويب اللازم بإستبعاد المبلغ الخاص برسوم التنازل وتعليق باقى القيمة على حسابات الأصول الثابتة كل فيما يخصه .
<p>سيتم دراسة ذلك .</p>	<ul style="list-style-type: none"> - تضمنت الاستثمارات فى شركات شقيقة نحو ٢٢٥ الف جنية قيمة الاستثمار فى شركة سكان اربيا للتوكيلات الملاحية بنسبة ٣٠% من رأس مالها وقد تبين وصول جملة الخسائر المرحلة بها فى ٢٠١٨/١/١ الى نحو ٨,١١٩ مليون بخلاف تحقيقها خسائر لعام ٢٠١٨ بلغت نحو ٢,٩١٥ مليون جنية لتمثل اجمالى الخسائر نسبة ١٠٧٦% من اجمالى حقوق الملكية بها ❖ نوصى ببحث ودراسة تلك الاستثمارات من عمل اضمحلال لها من عدمه.
<p>سيتم مراعاة عمل مطابقات على أرصدة كبار العملاء فى ٢٠١٨/١٢/٣١ وموافاتكم بها فور الإنتهاء منها . علما بأن الشركة قامت بارسال المصادقات تحت إشراف مكتب المراجعة الخارجى كما هو متبع فى السنوات السابقيه ، وسوف يراعى فيما بعد التنسيق مع سيادتكم قبل ارسال المصادقات ومراعاة توقيت الارسال لاتاحة الفرصة لتلقى الردود .</p>	<ul style="list-style-type: none"> - أرسلت الشركة مصادقات للعملاء بمعرفتها ودون إشرافنا وفى توقيت متأخر (٢٠١٩/١/٢١) ولم ترد إلينا أية ردود للتأكد من صحة تلك الارصدة ، كما لم تجر الشركة مطابقات مع كبار العملاء خلال العام عن تعاملاتها معهم وأرصدتهم فى ٢٠١٨/١٢/٣١ . ❖ يتعين إرسال المصادقات فى وقت مناسب لإتاحة الفرصة لتلقى الردود عند مراجعة القوائم المالية وإجراء المطابقات مع كبار العملاء بصفة دورية للوقوف على صحة تلك الأرصدة.

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>إختلاف القيم نتج عن إصدار الفواتير فى وقت متأخر من العام التالى وبعد إقفال الميزانية. وسيتم مستقبلاً وضع دراسة تحدد أسس احتساب الإيرادات المستحقة.</p>	<p>- تضمن حساب مدينون وأرصدة مدينة اخرى فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ بنحو ١٩,٧١٤ مليون جنية تحت مسمى/ إيرادات مستحقة وقد تلاحظ عدم صحة تقدير استحقاق الايرادات الخاصة لبعض العمليات بلغ ما امكن حصره نحو ٤,١٨٥ مليون جنية حيث صدرت عنها فواتير بقيم مختلفة بلغت نحو ٥,٥٠٧ مليون جنية بفرق قدره ١,٣٢٢ مليون جنية ومن جانب اخر لوحظ تقدير إيرادات مستحقة لبعض العمليات بشكل تقديرى يفترق للموضوعية والقياس السليم الامر الذى يشكك فى صحة تقديرات الإيرادات المستحقة ومن ثم التأثير على صحة نتائج الاعمال للشركة.</p> <p>❖ يتعين حصر كافة التقديرات الخاصة بالإيرادات المستحقة ومطابقتها مع الإيرادات الفعلية المحققة وإجراء التصويب اللازم .</p>
<p>إتخذ مجلس إدارة الشركة قرار شراء أسهم الخزينة نظراً للإخفاض الكبير فى سعر السهم السوقى وإيماناً من إدارة الشركة بأن هذا السعر لا يعبر مطلقاً عن قيمته الحقيقية وبالتالي قيمة الشركة مما يؤثر سلباً على الهدف الرئيسى تجاه المساهمين وهو زيادة قيمة الشركة وقيمة إستثماراتهم وبناء على ذلك تقرر الشراء وقد تحقق الهدف المرجو من عملية الشراء حيث أن سعر السهم إرتفع منذ تاريخ الشراء فى أول أكتوبر (تم الشراء بسعر ٧,٢٠ جنية/السهم) إرتفاعاً ملحوظاً ويتم التداول الآن بمتوسط سعر ٩جنيه/السهم أى بزيادة قدرها ٢٥% فى خمسة أشهر فقط .</p>	<p>- ظهر ضمن حقوق الملكية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ رصيد بنحو ١٥,٩٣٠ مليون جنية باسم اسهم خزينة تمثل قيمة شراء ٢,٢١٢,٥٠٠ سهم حيث قامت الشركة باتخاذ قرار شراء تلك الاسهم وذلك فى إجتماع مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١ ونبدى بشأن ذلك مايلى :-</p> <ul style="list-style-type: none"> • قامت الشركة بشراء تلك الاسهم بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠ وتجميد سيولة نقدية بمبلغ بنحو ١٥,٩٣ مليون جنية دون اي عائد متوقع للشركة بخلاف احتمال انخفاض سعرالسهم وتحقيق خسائر عند اعاده طرح الاسهم للبيع. الامر فى ضوء ما سبق يؤثر على قدرة الشركة على تشغيل السيولة النقدية المتاحة لديها ويؤثر على قدرتها على توليد إيرادات وبالتالي التأثير سلباً على الارباح المحققة للشركة ومن ثم على عائد السهم وهو محدد رئيسى لسعر السهم .
<p>سيتم مراعاة هذا التوبيخ فى حال وجود حالات اخرى.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تحملت الشركة مصروفات مختلفة فى سبيل أقتناء تلك الاسهم بنحو ١٢٨ الف جنية تم ادراجها ضمن مصروفات الشركة فى حين كان يتعين ادراجها ضمن تكلفة شراء تلك الاسهم . <p>❖ يتعين إجراء التصويب اللازم .</p>
<p>سيتم تصحيح القيد فى الربع الاول من عام ٢٠١٩.</p>	<p>- تم تخفيض تكلفة النشاط بالخطأ بمبلغ ٢٢٤,٢٣٠ جنية بموجب المستند ٧٥٨ بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ وصحته ١٠٦,٧٦٦ جنية وذلك عن الغاء تكاليف تخص ٢٠١٧ للعملية رقم OR-SU-271-2017</p> <p>❖ يتعين إجراء التصويب اللازم</p>
<p>تعذر إثبات وتصويب هذه المبالغ نظراً لإقفال الميزانية وسوف يتم وضع قواعد حاکمة لتلافى تكرار حدوث ذلك .</p>	<p>- لم تتضمن إيرادات النشاط الجارى - التخزين العديد من المبالغ التى تخص العام المالى ٢٠١٨ لبعض العمليات بلغ ما امكن حصره نحو ٣,٦٨٤ مليون جنية .</p> <p>❖ يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التصويب اللازم .</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>هذه الفواتير كانت محل دراسة من قبل العميل وتم التوصل إلى الإتفاق النهائي مع العميل فى ٢٠١٨، كما أن إدارة الشركة قامت بوضع قواعد جديدة حاكمة لإصدار الفواتير حتى تتلافى تكرار حدوث مثل هذه الحالات .</p>	<p>- تضمنت إيرادات النشاط بالخطأ مبلغ بنحو ١٠,٧٥٥ مليون جنية يمثل قيمة إيرادات تخص عام ٢٠١٧ كما تم تخفيض إيرادات النشاط بالخطأ بمبلغ ٦٦,٧٣٢ جنية يمثل فرق الفاتورة رقم ٢٠١٨/٨٢٤ الصادرة بقيمة تقل عن قيمة الإيرادات المستحقة فى ٢٠١٧ وذلك بالمخالفة للبند (٣٧) من معيار المحاسبة المصرى رقم ٥ بشأن السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والاختفاء .</p> <p>❖ يتعين اجراء التصويب اللازم .</p>
<p>المبلغ المشار اليه تم الاعتراف به طبقا لقرار جمعية عموميه لشركة اسكان ارابيا ولم يرد إلينا قرار جمعيه عموميه لالغاء القرار السابق . وجارى المتابعة مع شركة سكان ارابيا للتصويب .</p>	<p>- تضمنت إيرادات الاستثمارات مبلغ بالخطأ بنحو ٥١٠ الف جنية يمثل توزيعات الارباح الخاصة بشركة سكان اربيا عن العام المالى ٢٠١٧ وفقا لمحضر الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٠ فى حين تبين من القوائم المالية للشركة المذكوره فى ٢٠١٨ /١٢/٣١ أفعال كامل الارباح المقرر توزيعها بحساب الخسائر المرحلة .</p> <p>❖ يتعين اجراء التصويب اللازم</p>
<p>سوف يتم مراعاة ذلك فى الحالات القادمة ان وجد .</p>	<p>- تضمنت الإيرادات الأخرى بالخطأ مبلغ بنحو ١٥٠ الف جنية تمثل افعال المصروفات الدائنة البالغة نحو ٥٣ الف جنية وكذا نحو ٩٧ الف جنية قيمة مصروفات مستردة من التوكيل عن عام ٢٠١٧ .</p> <p>❖ يتعين اجراء التصويب اللازم</p>
<p>- طبقا لقرار اللجنة الصادر في هذا الشأن بعد أن تم إعادة فحص هذه الفترة فقد استحق عن هذه الفترة ضريبة مستحقة وما يتبعها من غرامات مبلغ وقدره ٢,٨ مليون جنية مصري وتم تسوية هذه الفروق كاملة عن طريق ما سبق سداده مع الإقرار وما سبق خصمه من الشركة تحت حساب الضريبة من التعاملات مع الغير وما قامت الشركة بسداده نقداً بعد نهاية اللجنة ولا يوجد أية استحقاقات ضريبية تخص هذه الفترة علما بأنه حتى تاريخه لم يقوم المركز الضريبي لكبار الممولين بإعداد التسويات الضريبية اللازمة وفقا لأحكام القانون من خلال الربط ونماذج ٩ حجز وتحصيل.</p> <p>- وبنفس هذا الأسلوب المذكور عالية وبعد إنهاء الخلاف عن الفترة ٢٠١٣/٢٠١٠ فقد تم تسوية كافة الفروق الضريبية وما يتبعها من مقابل تأخير وغرامات تكون مستحقة على الشركة بالسداد ولا يوجد أية التزام على الشركة قانونا عن هذه الفترة علما بأنه لم يصدر عن المركز الضريبي لكبار الممولين أية نماذج ربط وتسويات حجز من الإدارة المختصة حتى تاريخه وهذا شأن المركز نظراً لظروفه الخاصة.</p>	<p>- تبين من فحص ومراجعة الموقف الضريبي للشركة لعام ٢٠١٨ مايلى :</p> <ul style="list-style-type: none"> • افادت الشركة بأيضاحاتها قيامها بسداد وتسوية سنوات المحاسبة ٢٠١٠/٢٠٠٩ وبالاطلاع على محضر التسوية النهائية الخاص بها بتاريخ ٢٠١٨/١/١١ اظهر ان الوعاء الخاضع للضريبة لعامى ٢٠١٠/٢٠٠٩ يبلغ نحو ٧,٧١ مليون جنية ، ١,٣٠٥ مليون جنية على التوالى قامت الشركة بسداد مبلغ ٢ مليون جنية بالايصال رقم ١٨٤٢ بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٨ دون ان نقف على قيمة الضريبة المستحقة ومقابل التأخير والغرامات الخاص بتلك السنوات لبيان مدى وجود مستحقات ضريبية متبقية من عدمه ، كما سبق للشركة سداد نحو ٣,٢٢٤ مليون جنية لتسوية سنوات المحاسبة ٢٠١١-٢٠١٢ دون موافاتنا بنموذج (٣٦) ضرائب الذى يحدد قيمة مقابل التأخير والغرامات المستحقة عن تلك السنوات الضريبية رغم الاشارة الى ذلك بتقاريرنا السابقة ، كما لم نواف بقرار اللجنة الداخلية بشأن فروع الاهلاك الضريبي عن تلك الفترة وبالبالغه نحو ٥,٦٣٢ مليون جنية حيث افادت الشركة بأيضاحاتها انتهاء الخلاف مع المصلحة بموجب قرار اللجنة الداخلية . <p>❖ نوصى بموافاتنا بالنموذج المشار اليه عن تلك السنوات وكذا موافاتنا بقرار اللجنة الداخلية فيما يخص فروع الاهلاك الضريبي للسنوات ٢٠١٠-٢٠٠٩.</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>- ورد بملاحظات الجهاز إشارة إلي أن الضريبة المستحقة طبقاً لنماذج الربط الضريبي للسنوات ٢٠١٦/٢٠١٤ الواردة من جانب المركز الضريبي لكبار الممولين مبلغ قدره ٨ مليون جنيه تقريباً في حين أن رأي المستشار الضريبي وجوب تكوين مخصص بمبلغ وقدره ١٠,٧ مليون جنيه بما يزيد عن المطلوب من قبل المصلحة بمبلغ وقدره ٢,٧ مليون جنيه.</p> <p>- وفي هذا الشأن فإن هذا الفرق المطلوب يتمثل في مقابل التأخير والغرامات المستحقة وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته الصادرة في هذا الشأن.</p> <p>- هذا وقد تم حسم هذا الخلاف باللجنة الداخلية لمركز كبار الممولين وتحديد الفروق الضريبية وما يتبعها من مقابل تأخير وغرامات تكون مستحقة وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وتم سدادها كاملة ولا يوجد أي التزام على الشركة قبل المصلحة عن هذه الفترة.</p> <p>- أما في شأن الإفادة عن قيمة الضريبة المسددة عن السنوات ٢٠١٢/٢٠٠٩ وبالأحرى حتى ٢٠١٦ فقد تم إفادتكُم بها ويمكن الاطلاع على مستندات السداد ولن تتمكن من موافاتكم بالنماذج والاختارات الواردة من المصلحة في هذا الشأن لعدم اتمامها وإعدادها من قبل المصلحة حتى تاريخه وفور استلامنا لهذه النماذج المطلوبة سوف يتم إفادتكُم بذلك وموافاتكم بصورة منها.</p>	<p>- ورد للشركة نموذج (١٩) ضرائب من مركز كبار الممولين تحت رقم ٦٥٦ بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٥ عن الربط الضريبي لسنوات ٢٠١٦/٢٠١٤ بأجمالى مطالبة ضريبية بنحو ١٥,٦٧٦ مليون جنيه بفروق ضريبية عن الاقرارات المقدمة والمسددة من الشركة بنحو ٨,٠١٩ مليون جنيه وقد تبين قيام الشركة بالطعن على النموذج المشار اليه بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٣ وتم إحالتها للجنة الداخلية ، كما لوحظ زيادة مخصص الضرائب لهذا العام بنحو ٧٠٠ الف جنيه وفق رأي المستشار الضريبي للشركة بتكوين مخصص ضريبي عن هذا النزاع الضريبي بمبلغ ١٠,٧ مليون جنيه بقيمة تفوق الفروق الضريبية .</p> <p>نوصى بضرورة الافصاح عن تلك الفروق الضريبية بالايضاحات الخاصة بالموقف الضريبي للشركة واعادة النظر فى المخصص الضريبي المكون عن تلك الفروق الضريبية .</p>
<p>سوف يتم تسوية المستحق على الشركة مع مخصص الضرائب المكون لغرض فروق فحص ضريبة المرتبات فور إستلام الشركة نماذج الربط الضريبي عن السنوات ٢٠١٠-٢٠١٦ والتي لم تصلنا حتى حينه وحتى يتم إحتساب الضريبة المستحقة والغرامات ومقابل التأخير وفقاً للمسدد تحت حساب الضريبة ، وسوف نوافيكم بصورة منها فور إستلامها .</p>	<p>■ إنتهى تقريرى مصلحة الضرائب بإعادة فحص ضريبة الاجور والمرتبات للسنوات ٢٠١٦/٢٠١٠ الا أن أجمالى المستحقات الضريبة (شاملة مقابل التأخير حتى ٢٠١٨/١١) بلغت نحو ٢,٨٤٠ مليون جنيه وقد قامت الشركة على ضوء ذلك بسداد نحو ٢,٥ مليون جنيه فى ٢٠١٨ /١١ بخلاف ما تم سداده قبل انتهاء اعاده الفحص ليصبح اجمالى المبلغ المعلى كدفوعات مقدمة بالحسابات المدينة - مصلحة الضرائب نحو ٣,٧٥٦ مليون جنيه يقابله مخصص ضريبي لهذا الالتزام بنحو ٤ مليون جنيه .</p> <p>❖ يتعين اجراء التصويب اللازم بتسوية المبالغ المعلاه بالحسابات المدينة مع مخصص الضرائب المكون لهذا الغرض .</p>
<p>من الاجراءات المطلوبة لتقديم جمعية عامه بالتصفية النهائية ان يتم تصفية الوضع الضريبي للشركتين واستلام شهادة من الضرائب العامة بتصفية هذا الوضع والموضوع الضريبي للشركتين يوجد به طعن امام لجنة ضرائب الشركات المساهمه .</p>	<p>➤ <u>ومع عدم إعتبار ذلك تحفظ فقد تبين الآتى:-</u></p> <p>- تضمنت الاستثمارات فى شركات تابعة نحو ٥٠٠ الف جنيه قيمة مساهمة الشركة فى شركتى ايجيترانس للموانى النهرية وايجيترانس بارج لينك للنقل بنسبة ٩٩,٩% (بواقع ٢٥٠ الف جنيه لكل شركة) وقد قررت الجمعيات العامة غير العادية للشركتين بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٢ بوضع الشركتين تحت التصفية لانتفاء الغرض التى تأسست من اجله الشركتين على ان يقدم مصفى الشركة تقرير بنتيجة اعمال التصفية فى مدة اقصاها ٦ شهور انتهت فى ٢٠١٧/١/١٢ وقد تم مد اجل التصفية اكثر من مرة اخرها بقرارات الجمعيات العامة للشركتين بتاريخ ٢٠١٨/٥/٥ لمدة عام تنتهى فى ٢٠١٩/٤/٢٩.</p> <p>❖ نوصى بموافاتنا باسباب التأجيل وبما تم فى شأن تصفية تلك الاستثمارات .</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>لازالت القضايا متداوله ولم يتم الفصل فيها حتى تاريخه حيث انها قضايا متبادله بيننا وبين هيئة ميناء دمياط امام محكمة القضاء الادارى بدمياط والقضاء الادارى يستغرق وقت فى انهاء المنازعات.</p>	<p>مازالت الاستثمارات فى شركات شقيقة تتضمن نحو ٨٨٥ الف جنية قيمة الاستثمار فى شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد بنسبة ٢٠% من رأس مالها مقابل اضمحلال بكامل قيمة الاستثمار نتيجة عدم حصول الشركة على التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها والغاء تخصيص مساحات وارصفة داخل هيئة ميناء دمياط وقيام الهيئة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ بالتنفيذ الادارى لاستلام تلك المساحات والارصفة ، وقد تقدمت الشركة بطلبات للجنة فض المنازعات ورفع دعاوى بهذا الخصوص وتم الطعن عليها امام المحكمة الادارية العليا .</p> <p>❖ نوصى بموافاتنا بما تم فى هذا الشأن.</p>
<p>يوجد متحصلات من تلك العملاء خلال عام ٢٠١٨ ولكن تم تسوية الفواتير الخاصة بالرسوم والإيصالات الرسمية بها . وفيما يخص فواتير الإيرادات فقد تم إستلام مبالغ من العملاء عن تلك المديونية خلال عام ٢٠١٩ .</p>	<p>اظهرت حسابات العملاء عدم تحصيل أى مبالغ خلال العام المالى ٢٠١٨ من بعض كبار العملاء بالشركة سواء من ارسدة مديونياتهم المرحلة من عام ٢٠١٧ او من الفواتير المصدرة لهم خلال ٢٠١٨ مما ادى الى تراكم وارتفاع مديونياتهم للشركة حيث بلغ ما امكن حصره لتلك المديونيات نحو ٤٧,٨٤٣ مليون جنية تمثل نسبة ٧١,٣% من اجمالى العملاء .</p> <p>❖ نوصى بالافادة عن اسباب تراكم تلك المديونيات وعدم قيام الشركة بتحصيل مستحقاتها طرف هؤلاء العملاء واتخاذ كافة الاجراءات التى تكفل تحصيل تلك المديونيات .</p>
<p>نسبة الخطأ لاجمالى الفواتير المصدرة صغير بالمقارنه بحجم العمل الكلى ويتم العمل باستمرار على تطوير منظومة الرقابة بالشركة .</p>	<p>ضعف وقصور فى اجراءات الرقابة والضبط الداخلى للدورة الدفترية والمستندية لأعمال الإيرادات وحسابات العملاء والوكلاء و عدم التنسيق بين ادارات الشركة المختلفة فى شأن إصدار الفواتير وقد تم الاشارة الي مظاهر القصور بتقارير لجنة المراجعة والحكومة وكذا بتقرير الادارة عن الفحص المستندى المبلغ للشركة برقم ٤٢ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٣ .</p> <p>❖ نوصى باتخاذ كافة الإجراءات التى تكفل القضاء على مظاهر القصور فى إجراءات الرقابة والضبط الداخلى .</p>
<p>تم مراسله مصلحه الضرائب للحصول على الشهادة ولم يتم الرد حتى تاريخه وسيتم موافاة سيادتكم بها فور الحصول عليها .</p>	<p>تضمن حساب جارى مصلحة الضرائب - اصول ضريبية رصيد مدين فى ٢٠١٨/١٢/٣١ بنحو ٤,٩٨٣ مليون جنية تحت مسمى/ خصم من المنبع لم نواف بشهادة من مصلحة الضرائب بصحة هذا الرصيد .</p> <p>❖ يتعين موافاتنا بالشهادات التى تؤيد صحة هذا الرصيد.</p>
<p>سينتم دراسة ذلك و تلافية فى الفترة التالية .</p>	<p>• ظهر رصيد النقدية بالبنوك والصندوق فى ٢٠١٨/١٢/٣١ بنحو ٨٠,٢٢٨ مليون جنية وقد تبين عدم تضمين الرصيد نحو ١٣,٧٥٠ مليون جنية قيمة وديعة بنك قطر الوطنى مجمدة ضمان رهن ونحو ٢,٣٧٩ مليون جنية قيمة ودائع لضمان خطابات ضمان حيث تم تضمينها بالخطأ بحساب المدينون وصحتها أن يتم اظهارها كنفدية ويتم الافصاح عن ذلك بالايضاحات المتممة.</p> <p>❖ يتعين اجراء التصويب اللازم .</p>

تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) في ٢٠١٨/١٢/٣١

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في 2018/١٢/٣١ والبالغ إجمالي الأصول بها نحو 407.974 مليون جنيه ، وكذا قائمة الدخل المجمعة بصافي ربح " بعد الضريبة " بنحو 41.798 مليون جنيه وقائمة الدخل الشامل المجمعة وقائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة والتدفقات النقدية المجمعة وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة:

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة الشركة فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوائم المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوائم المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإيضاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهامة والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء الرأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة و نعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس التحفظ

- تم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقا للقوائم المالية المستقلة للشركة و التي أصدرنا عنها تقريرنا المتحفظ بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٩.

- لم تتضمن صافي قيمة الاستثمارات في شركات شقيقة أي قيمة لاستثماراتها في شركة سكان أرابيا للتوكيلات الملاحية والتي سبق عمل اضمحلال بكامل قيمة الاستثمار فضلا عن ذلك فقد أدرجت الشركة إيرادات استثمار لتلك الشركة بنحو ٥١٠ ألف جنيه بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (١٨)- الاستثمار في شركات شقيقة.

الرأي المتحفظ

وفيما عدا ما تقدم فمن رأينا ان القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة " إيجيترانس " تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة في ٢٠١٨/١٢/٣١ وعن أدائها المالي عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفي ضوء القوائم المصرية السارية ذات العلاقة.

فقرات لفت الإنتباه

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً ، نود أن نلفت الإنتباه إلى :

- قررت الجمعيات العامة غير العادية لشركتى إيجيترانس للموانىء النهرية وإيجيترانس بارج لينك للنقل بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٢ والتي تساهم فيهما الشركة بنسبة ٩٩,٩% بوضع الشركتين تحت التصفية لإنتفاء الغرض التى تأسست من أجله على أن يقدم مصفى الشركة تقرير بنتيجة أعمال التصفية فى مدة أقصاها ستة أشهر أى ٢٠١٧/١/١٢ .. وقد قررت الجمعيات العامتان غير العادية للشركتين بتاريخ ٢٠١٧/٣/٣٠ مد أجل التصفية لمدة عام من تاريخ الجمعيات تلى ذلك مد أجل التصفية لعام آخر ينتهي في ٢٠١٩/٤/٢٩ بموجب قرار الجمعيات العامة المنعقدتين بتاريخ ٢٠١٨/٥/٥.
- تم مراجعة القوائم المالية لكل من الشركة المصرية لأعمال النقل لفنى (إيتال) وشركة إيجيترانس لحلول المستودعات ، وكذا شركتى إيجيترانس للموانىء النهرية وإيجيترانس بارج لينك للنقل (تحت التصفية) فى ٢٠١٨/١٢/٣١ ، وكذا

- مراجعة القوائم المالية لمشروع الشركة بالمنطقة الحرة ببورسعيد فى ٢١ ديسمبر ٢٠١٨ بمعرفة مراقبو حسابات آخرون أصدروا عنها تقارير مراقب الحسابات غير متحفظة .
- قامت شركة إيجيترانس لحلول المستودعات بتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (١٧) الخاص بالتأجير التمويلى بدلاً من تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) حيث ترى إدارة الشركة أن تطبيق معيار المحاسبة الدولى يعطى صورة أدق من حيث قيمة الأصول الثابتة المستخدمة فى نشاط الشركة .
- كما هو موضح بالسياسات المحاسبية للشركة رقم (٣١/٢) لم تتمكن الشركة من عرض القطاعات التشغيلية لحسابات الميزانية نظراً لطبيعة نشاطها واكتفت بعرضها على مستوى قائمة الدخل فقط .

تقرير عن المتطلبات القانونية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المعدلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

ثم قامت السيدة / رئيس مجلس الإدارة ورئيسة الإجتماع بدورها بتلاوة رد الشركة على ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية المجمعة كما يلى :-

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
سيتم مراعاة ذلك .	لم تتضمن صافى قيمة الإستثمارات فى شركات شقيقة أى قيمة لإستثماراتها فى شركة سكان أرابيا للتوكيلات الملاحية والتى سبق عمل إضمحلال بكامل قيمة الإستثمار فضلاً عن ذلك فقد أدرجت الشركة إيرادات إستثمار لتلك الشركة بنحو ٥١٠ ألف جنيه بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) - الإستثمار فى شركات شقيقة .

وقد قامت السيدة / رئيسة الإجتماع بتوجيه الشكر للسادة / الجهاز المركزى على مجهودهم فى العمل مع الشركة خلال العام الماضى .

٢- دعت السيدة / رئيسة الجمعية الأستاذ / حاتم شوقي من مكتب مصطفى شوقي وشركاه - مراقب حسابات الشركة - لتلاوة التقرير الخاص بهم عن ميزانية الشركة فى ٢١ ديسمبر ٢٠١٨ ، وقد قام سيادته بتلاوة التقرير.

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجيترانس) فى ٢١/١٢/٢٠١٨

السادة/ مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجيترانس):

تقرير عن القوائم المالية المستقلة:

راجعنا القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة فى قائمة المركز المالى المستقلة فى ٢١ ديسمبر ٢٠١٨ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية المستقلة فى ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التى تم إختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى إعتبراره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه والإيضاحات المتممة لها تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى **للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس)** "شركة مساهمة مصرية" فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وعن أدائها المالى وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تلتزم الشركة بمتطلبات القواعد التنفيذية لحكومة الشركات طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦.

**تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المجمعة
للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجيترانس) في ٢١/١٢/٢٠١٨**

السادة/ مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجيترانس):

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمع في ٢١ ديسمبر ٢٠١٨ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية فيما عدا المعالجة الخاصة بالتأجير التمويلي الذي تم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) بدلاً من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) بالشركة التابعة إيجيترانس لحلول المستودعات وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتبراره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه والإيضاحات المتممة لها تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" في ٢١ ديسمبر ٢٠١٨ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فقرات لغت الانتباه

مع عدم إعتبر الفقرة التالية تحفظاً، نود أن نلفت الانتباه إلى:-

- قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة إيجيترانس بارج لينك "شركة مساهمة مصرية" المنعقدة بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١٦ الموافقة بالإجماع على وضع الشركة تحت التصفية وإتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء أحكام القانون

والنظام الأساسي للشركة حيث أنه منذ تاريخ إنشاء الشركة في عام ٢٠٠٩ وحتى تاريخه لم تبدأ الشركة في ممارسة أعمالها، ولم تنجح محاولات الحصول على التراخيص اللازمة للنشاط لوجود قيود قانونية مانعة لمنح هذه التراخيص، وقد تم هذا الإجراء بموجب قرار مجلس إدارة الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة إيجيترانس المساهم الرئيسي بالموافقة على حل وتصفية شركة إيجيترانس بارج لنيك للنقل، هذا وجاري اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة وقد قررت الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٥ مايو ٢٠١٨ الموافقة بالإجماع علي مد أجل التصفية لمدة عام من تاريخ الجمعية.

- قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة إيجيترانس للموانئ النهرية "شركة مساهمة مصرية" المنعقدة بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١٦ الموافقة بالإجماع على وضع الشركة تحت التصفية واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء أحكام القانون والنظام الأساسي للشركة حيث أنه منذ تاريخ إنشاء الشركة في عام ٢٠٠٩ وحتى تاريخه لم تبدأ في ممارسة أعمالها، حيث لم تنجح محاولات الحصول على التراخيص اللازمة للنشاط ووجود قيود قانونية مانعة لمنح هذه التراخيص وقد تم هذا الإجراء بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "إيجيترانس" المساهم الرئيسي بالموافقة على حل وتصفية شركة إيجيترانس للموانئ النهرية للنقل هذا وجاري اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة وقد قررت الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٥ مايو ٢٠١٨ الموافقة بالإجماع علي مد أجل التصفية لمدة عام من تاريخ الجمعية.

- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، فقد قامت شركة إيجيترانس لحلول المستودعات "شركة مساهمة مصرية"، بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) الخاص بالتأجير التمويلي بدلاً من تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) حيث ترى إدارة الشركة أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي يعطي صورة أدق من حيث قيمة الأصول الثابتة المستخدمة في نشاط الشركة والذي بدوره أدى الي زيادة صافي أرباح العام بمبلغ ١٣٤ ١٤٤ جنيه مصري واثبات صافي أصول ثابتة بمبلغ ٦٧١ ٨٥٣ جنيه مصري نتيجة لهذه المعالجة.

- تمت مراجعة القوائم المالية لشركة إيجيترانس للموانئ النهرية "شركة مساهمة مصرية" وشركة إيجيترانس بارج للنقل "شركة مساهمة مصرية" وشركة إيجيترانس لحلول المستودعات "شركة مساهمة مصرية" في ٢١ ديسمبر ٢٠١٨ بواسطة مراقب حسابات آخر، وقد أصدر تقرير مراقب حسابات برأي غير متحفظاً بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٩.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تلتزم الشركة بمتطلبات القواعد التنفيذية لحكومة الشركات طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦.

- علق الأستاذ حسين عبد الفتاح - مندوب بنك الاستثمار القومي - بأن هناك شكر واجب يجب ذكره:

أولاً: شكر لأعضاء مجلس إدارة الشركة والسادة العاملين بها: بالرغم من تحقيق صافي ربح حوالي ٥٠ % من أرباح العام الماضي إلا أن حساب التوزيع مازال ١ جنيه/ سهم كما هو الحال العام الماضي. ونأمل أن تكون هناك نظرة استراتيجية في التعامل مع أسهم الخزينة التي تم شرائها العام الماضي لتحقيق مكسب منها واستثمارات جديدة تدر عائد ونظرة مستقبلية لإدارة الأموال لعمل إيرادات وصافي ربح مثل العام السابق.

ثانياً: شكر للجهاز المركزي للمحاسبات على الملاحظات التي أبدوها وهي ملاحظات قيمة ومؤثرة. نلفت نظر الإدارة للاهتمام بحسابات العملاء والمصادقات معهم والناحية الإدارية والتنظيمية في تسجيل المبيعات والحسابات المدينة والاستحقاقات.

ثالثاً: شكر لمكتب مصطفى شوقي لعمله مع الشركة وملحوظاته التي أفادت الشركة كثيراً. وقد قامت المهندسة/ عبير لهيطة رئيسة الاجتماع بدورها بتقديم الشكر لمكتب مصطفى شوقي على ما بذلوه من مجهود مع الشركة طوال الأعوام الماضية.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بالإجماع المصادقة على تقرير مراقبي الحسابات عن الميزانية وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى (المستقلة و المجمعّة) عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ورد الشركة على ما ورد بهما من ملاحظات.

البند الرابع : اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

عرضت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية على السادة مساهمي الشركة ميزانية الشركة وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور الموافقة على اعتماد القوائم المالية للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

البند الخامس: إخلاء طرف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١

عرضت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية على السادة المساهمين إبراء ذمة كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور إبراء ذمة كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

البند السادس: اعتماد حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١

عرضت السيدة المهندسة/ رئيسة الجمعية على السادة مساهمي الشركة مشروع توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ كما يلي :-

البيان	جنيه	جنيه
أرباح مرحلة	٤٠,٥٩٨,٩٤٦	
صافى أرباح عام ٢٠١٨	٢٥,٥٢٤,٠٣٣	
٥% احتياطي قانونى	١,٧٧٦,٢٠٢	
صافى الربح القابل للتوزيع		٧٤,٣٤٦,٧٧٧
مبلغ الأرباح المقرر توزيعها		٣٤,٨٣٩,١٢٠
التوزيعات		
١٠% نصيب العاملين	٣,٤٨٣,٩١٢	
توزيع أول ٥% من رأس المال المدفوع للمساهمين	٧,٨٠٣,١٢٥	

إجمالي عاملين وتوزيع أول مساهمين		١١,٢٨٧,٠٣٧
المتبقى من الأرباح الموزعة		٣٦,٠١٠,٤١٧
١٠% مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٢,٣٥٥,٢٠٨	
المتبقى بعد التوزيع الأول		٣١,١٩٦,٨٧٥
توزيع ثانى		
توزيع ثانى مساهمين	٧٠.٢١,١٩٦,٨٧٤	
أرباح مرحلة		٣٩,٥٠٧,٦٥٧
ملخص التوزيعات		
يصرف فى ٢٠١٩/٤/٣٠		١٤,٥٠٠,٠٠٠
يصرف فى ٢٠١٩/٦/٣٠		١٤,٥٠٠,٠٠٠
الإجمالى		٣٩,٠٠٠,٠٠٠

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور الموافقة على مشروع توزيع الأرباح المعروض وذلك بموجب ١ جنيه (واحد جنيه) للسهم على أن يتم التوزيع على مرحلتين الأولى ٥٠% فى ٢٠ أبريل ٢٠١٩ والثانية ٥٠% فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

البند السابع: تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة الشركة عن عام ٢٠١٩

عرضت السيدة المهندسة/ رئيسة الجمعية على السادة المساهمين تحديد بدلات الحضور و الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٩، وبعد المناقشة :-

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بالإجماع الموافقة على تحديد بدلات الحضور والانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٩ كما يلي:

أولاً: بدلات حضور ومصاريف الانتقال لأعضاء مجلس الإدارة

- بدل حضور الجلسة الواحدة ٢٥٠ جنيه (مائتان وخمسون جنيهاً) .
- مصاريف الانتقال للجلسة الواحدة ٦٧٥٠ جنيه (ستة آلاف وسبعمائة وخمسون جنيهاً) .

ثانياً: بدلات حضور ومصاريف الانتقال لأعضاء اللجان من غير التنفيذيين والمستقلين ومن ذوي الخبرة - مصاريف الانتقال للجلسة الواحدة ٥٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيهاً) .

ثالثاً: الموافقة على تحديد مقابل أعمال مجلس الإدارة لعضو مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوي الخبرة لمن ليس عضواً بأي من لجان المجلس خلال عام ٢٠١٩ مقابل أعمال مجلس الإدارة لعضو مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوي الخبرة لمن ليس عضواً بأي من لجان المجلس خلال عام ٢٠١٩ بمبلغ ١٠٠ ألف (مائة ألف) جنيه سنوياً.

رابعاً: الموافقة على تحديد مقابل أعمال مجلس الإدارة لأعضاء اللجان من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوي الخبرة خلال عام ٢٠١٩

- مقابل أعمال مجلس الإدارة لأعضاء اللجان من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوي الخبرة خلال عام ٢٠١٩ مبلغ ١٠٠ ألف (مائة الف) جنيه سنويا.
- مقابل أعمال مجلس الإدارة لأعضاء اللجان من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوي الخبرة لمن ليس عضوا بمجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٩ مبلغ ٥٠ ألف (خمسون الف) جنيه سنويا.

البند الثامن : تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ بالإضافة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات

عرضت السيدة / رئيسة الجمعية على السادة المساهمين الموافقة على تعيين الأستاذ/ حسام الدين عبد الوهاب أحمد إسماعيل - الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وتحديد أتعابه بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً (مائة ألف جنيهاً مصرياً) بالإضافة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات وتحديد أتعابه بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

وقد ذكرت سيادتها أن سبب قيام المجلس بطلب تعيين مراقب حسابات جديد نظراً لانقضاء فترة طويلة مع مراقبي الحسابات السادة مكتب مصطفى شوقي وشركة (مزارز) لدواعي الحوكمة وتتقدم بالأصالة عن نفسها وبالإنابة عن مجلس إدارة الشركة ككل بالشكر لمكتب مراقبي الحسابات السادة مكتب مصطفى شوقي وشركة (مزارز) لما بذلوه من جهد مع الشركة في السنوات السابقة والدعم المقدم لتطوير الأداء وتحسين نظم العمل بالشركة وتقديم بشكر خاص للأستاذ حاتم شوقي والفريق العمل الخاص به وخاصة الأستاذ/ محمد سعيد.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بالإجماع تعيين الأستاذ/ حسام الدين عبد الوهاب أحمد إسماعيل - الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وتحديد أتعابه بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً (مائة ألف جنيهاً مصرياً) بالإضافة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات وتحديد أتعابه بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

البند التاسع : الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال العام المالي ٢٠١٩ فيما يزيد عن ألف جنيه

عرضت السيدة المهندسة / رئيسة الإجتماع حدود التبرع المخولة لمجلس الإدارة في ضوء موافقة الجمعية العامة العادية السابقة كما افادت بأنه معروض على الجمعية الموافقة على التبرع خلال عام ٢٠١٩ فى حدود ٣٠ ألف جنيه ومبلغ ١٠٠ ألف جنيه للمسئولية الإجتماعية للشركات .

القرار

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بإجماع الحضور إعتتماد ما تم صرفه خلال عام ٢٠١٨ والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠١٩ كما يلي:

- بند التبرعات ٣٠٠٠٠ جنيهاً (ثلاثون ألف جنيه فقط لا غير).
- بند المسئولية الاجتماعية للشركات ١٠٠٠٠٠ جنيهاً (مائة ألف جنيه فقط لا غير).

البند العاشر: الترخيص لمجلس الإدارة بإبرام كافة عقود المعاوضة والعقود و المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٩.

عرضت السيدة المهندسة/ رئيسة الإجتماع عقود المعاوضة التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٨ وبعد المناقشة:

القرار

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بالإجماع الآتى :

١. إعتتماد كافة عقود المعاوضة والعقود والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تمت خلال عام ٢٠١٨ على النحو التالي :

(١) عقود المعاوضة مع الشركات الشقيقة	
قيمة العقد	إسم الشركة
\$ ٣٠,٠٠٠	شركة بارويل إيجيترانس للتوكيلات الملاحية
(٢) عقود المعاوضة مع الشركات التابعة	
قيمة العقد	إسم الشركة
١,٧٨٩,٥٢٤ جم	الشركة المصرية لأعمال النقل الفنى (إيتال)
\$ ٤٠,٠٠٠	شركة إيجيترانس لحلول المستودعات

٢. إعتقاد الترخيص لمجلس الإدارة بإبرام كافة عقود المعاوضة والعقود والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٩ وبيانها كالتالى:

(١) عقود المعاوضة مع الشركات الشقيقة		
طبيعة المعاملة	قيمة العقد	اسم الشركة
تقديم الخدمات فى مجال الحسابات و التراخيص و التخطيط للتوسع فى مجال العمل و الاعمال القانونية و الموارد البشرية	\$ 30,000.00	شركة بارويل إيجيترانس للتوكيلات الملاحية
(٢) عقود المعاوضة مع الشركات التابعة		
	قيمة العقد	اسم الشركة
تقديم الخدمات فى مجال الحسابات و التراخيص و التخطيط للتوسع فى مجال العمل و الاعمال القانونية و الموارد البشرية	١,٧٤٢,٧٢٤ جم	الشركة المصرية لأعمال النقل الفنى (إيتال)
تقديم الخدمات فى مجال الحسابات و التراخيص و التخطيط للتوسع فى مجال العمل و الاعمال القانونية و الموارد البشرية	\$ 40,000.00	شركة إيجيترانس لحلول المستودعات

وفى تمام الساعة ٠٥:٠٠ الخامسة من مساء نفس اليوم ، وبانتهاء جدول الأعمال إنتهى الاجتماع.

هذا وقد فوضت الجمعية العامة السيد الاستاذ / هشام حامد هاشم - المحامى ببطاقه رقم ٢٦٨١٠٠٨٠١٠٤٣٥٩ والسيد / محمد ابراهيم مصطفى المحامى ببطاقة رقم ٢٨٨١٠٠٢٠٣٠٠١٥٦ مجتمعين او منفردين فى إتخاذ إجراءات إعتقاد محضر الجمعية العامة العادية عاليه بهيئة الإستثمار وكذلك التأشير بذلك بالسجل التجارى.

مراقب الحسابات
د. / أحمد شوقى
Mazars مصطفى شوقى

أمين السر
رانيا فاروق

جامعى الأصوات
السيد / محمد مصطفى عبد الحميد
السيد / حسين فاروق عنانى

الجهاز المركزى للمحاسبات
(مراقب الحسابات)

مديرعام
نائب مدير الإدارة
(محاسب / اشرف عادل الغندور)


مديرعام
نائب مدير الإدارة
(محاسب / خالد السيد محمد)



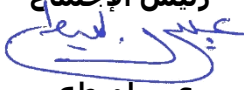
وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب / ايمان حسين ابو العزم)

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب / عمرو مصطفى حسين عثمان)

وكيل أول الوزارة
مدير الادارة
(محاسب / ايمان حسين عبده سالم)


رئيسة الجمعية
(عبير وائل لهيطة)

إقرار
أقر أنا عبير وائل صديق لهيطة بصفتي رئيس الاجتماع بأنني مسئولاً قانونية كاملة عن صحة ما ورد في هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات إنعقاد وذلك في مواجهة الغير والمساهمين أو الشركة والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة .

المقر بما فيه
رئيس الاجتماع

عبير لهيطة